

## دراسة الأسعار المحلية والعالمية لأهم السلع الغذائية في ظل الأزمة المالية

العالمية: حالة جمهورية مصر العربية

نيرة يحي سليمان، عفاف ذكي عثمان، وحمدي محمود موسى

المركز القومي للبحوث

(قدم للنشر في ٢١/٣/١٤٣١هـ؛ قبل للنشر في ٢٤/٣/١٤٣٢هـ)

**الكلمات المفتاحية:** الأزمة المالية، الأسعار العالمية، الأرقام القياسية الموسمية، أسعار الجملة، أسعار المستهلك .

ملخص البحث: تهدف الدراسة إلى التعرف على الآثار الناجمة من جراء الأزمة المالية العالمية على كل من الأسعار المحلية والعالمية لأهم السلع الغذائية والمتمثلة في القمح، الذرة الشامية، لحوم الكندوز، الدجاج الأبيض، أسماك البلطي، السكر الحر، الأرز، الدقيق الفاخر، وبعض أنواع الزيوت النباتية. ولتحقيق هدف الدراسة يتطلب ذلك دراسة الأرقام القياسية الموسمية لأسعار الجملة والمستهلك خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٨ م) وكذلك مقارنة الأرقام القياسية الموسمية لأسعار الجملة والمستهلك للسلع موضع الدراسة، وأخيراً دراسة أثر الموسمية والأزمات العالمية على كل من أسعار الجملة والمستهلك والأسعار العالمية، ومقارنة أثر الأزمات على تلك الأسعار. وقد تبين من دراسة الأرقام القياسية لأسعار الجملة والمستهلك بداية ظهور أثر الموسمية في الربع الثاني لكل منها. كما تبين من مقارنة الأرقام القياسية الموسمية المقدرة لأسعار الجملة والمستهلك ارتفاع الأرقام القياسية للمستهلك عنها بالنسبة للجملة لكل من لحوم الكندوز والقمح، وارتفاع الأرقام القياسية للجملة عنها للمستهلك لكل من الدقيق الحر، الدجاج الأبيض، زيت بذرة القطن. بينما تكاد تكون الأرقام متساوية في كل منها لكل من أسماك البلطي، السكر الحر، الذرة الشامية. كما تبين من دراسة الأثر المشترك للموسمية والأزمات العالمية معاً ارتفاع أسعار كل من القمح، الذرة الشامية، الأرز، زيت بذرة القطن لكل من أسعار المستهلك والجملة نتيجة الأثر المشترك للموسمية وأزمة الغذاء العالمية، بينما انخفضت أسعار كل من لحوم الكندوز، الدجاج الأبيض، السمك البلطي، السكر الحر، والدقيق الفاخر لكل من أسعار المستهلك والجملة وذلك خلال الربع الرابع لعام ٢٠٠٧ م مقارنة بالربع الرابع خلال عام ٢٠٠٦ م. كما تبين من دراسة الأثر المشترك للموسمية والأزمات المختلفة (الغذائية والمالية) ارتفاع أسعار كل من لحوم الكندوز، السمك البلطي، السكر الحر في كل من أسعار الجملة والمستهلك، بينما ارتفعت أسعار الدقيق الفاخر، وزيت بذرة القطن للمستهلك فقط. كما تبين انخفاض أسعار كل من المستهلك والجملة لكل من القمح، الذرة الشامية، الدجاج الأبيض، الأرز، بينما انخفضت أسعار الدقيق الفاخر، زيت بذرة القطن بالنسبة لأسعار الجملة فقط. وبدراسة أثر الأزمة المالية العالمية والموسمية على الأسعار العالمية تبين انخفاض الأسعار العالمية لجميع السلع موضع الدراسة نتيجة للأثر المباشر لتلك الأزمة خلال عام ٢٠٠٨ م مقارنة بعام ٢٠٠٧ م.

## مقدمة

ولما كان القطاع الزراعي من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد المصري باعتباره مسئولاً عن تحقيق الأمن الغذائي ، فإن ارتفاع أسعار السلع الزراعية يعد من المؤشرات الرئيسية لمدى تأثر مصر بالأزمة العالمية، حيث ارتفعت أسعار السلع الغذائية فيما بين عامي ٢٠٠٧م، ٢٠٠٨م بدرجة ملحوظة بلغت نسبة الزيادة نحو ٦٥٪ بالنسبة لمحصول القمح ، في حين بلغت هذه الزيادة نحو ٤٣٪ ، ٣٨٪ ، ٤٩٪ لكل من الذرة الشامية، الأرز، وزيت بذرة القطن على الترتيب وذلك على المستوى المحلي (الأزمة المالية والغذاء، ٢٠٠٩م).

## مشكلة الدراسة

اتسمت السنوات الأخيرة بارتفاع ملحوظ في أسعار العديد من السلع الاستهلاكية، حيث تراوحت نسبة الزيادة بين حد أدنى ٨ ، ٢٪ للدجاج، وحد أقصى ٦٦، ١٪ للدقيق الفاخر وذلك خلال عام ٢٠٠٧م مقارنة بعام ٢٠٠٦م، كما تراوحت نسبة الزيادة بين حد أدنى بلغ نحو ٤ ، ١٠٪ للحوم الكندوز، وحد أقصى بلغ نحو ٩ ، ٦٥٪ للقمح وذلك خلال عام ٢٠٠٨م مقارنة بعام ٢٠٠٧م. الأمر الذي يترتب عليه صعوبة قدرة فئات المجتمع من ذوي الدخل المنخفضة والمتوسطه وأيضاً الواقعة تحت خط الفقر على توفير أدنى احتياجاتهم من السلع موضع الدراسة .

## هدف الدراسة

في ضوء المشكلة المشار إليها فإن هدف الدراسة يتبلور في دراسة الآثار الناتجة عن الأزمة المالية العالمية على كل من الأسعار المحلية والعالمية لأهم السلع

شهد العالم بأسره موجة من ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل غير مسبوق وكان ذلك مع بداية أزمة الغذاء العالمية والتي بدأت منذ عام ٢٠٠٧ م والتي أدت إلى ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً بنحو ٣٥٪ وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة حتى يناير ٢٠٠٨م لتتسارع وبدرجة ملحوظة مع الاتجاه الصعودي الذي بدأ منذ عام ٢٠٠٢م، ومنذ ذلك الحين ارتفعت الأسعار بنسبة ٦٥٪ وقفزت أسعار القمح بنحو ١٨١٪ خلال السنوات الثلاث الأخيرة والتي تعزى إلى انخفاض المعروض من كميات المحاصيل الزراعية وارتفاع أسعار الوقود إلى مستويات قياسية . ومع تضافر الأزمة المالية العالمية منذ فبراير ٢٠٠٧م مع أزمة الغذاء العالمية، والتي كان من آثارها إفلاس كثير من البنوك الأمريكية والأوروبية وتسريح آلاف العمال مما أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم وارتفاع قيم السلع بالإضافة إلى انخفاض القدرة الشرائية لكثير من أفراد المجتمع مما أدى إلى تراجع الطلب و بروز حلقة مفرغة بين تراجع الطلب وارتفاع البطالة والتضخم . ومن ثم امتد أثر الأزمة المالية ليشمل دول أخرى وعلى رأسها دول الاتحاد الأوربي ، كما تأثرت الدول الآسيوية كذلك ، وانعكست الأزمة المالية على معظم اقتصاديات دول العالم لذا سميت بالأزمة المالية العالمية ، وبما أن الدول العربية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي فإنها تأثرت سلباً بهذه الأزمة ومدى تأثر الدول العربية يعتمد على حجم العلاقات الاقتصادية المالية بين تلك الدول والعالم الخارجي، وتعتبر مصر من الدول العربية ذات درجة انفتاح اقتصادي متوسط على العالم الخارجي .

موضع الدراسة خلال فترة الدراسة (٢٠٠٢-٢٠٠٨م)، وبالتالي إمكانية دراسة هذه المتغيرات والتعرف على أسبابها ونتائجها ومدى ارتباط تلك الظاهرة بظواهر أخرى، والتنبؤ بسلوك الظاهرة في المستقبل. ويمكن تقسيم التغيرات التي تطرأ على السلسلة الزمنية لظاهرة ما إلى أربعة أنواع، الاتجاه العام، التغيرات الموسمية، التغيرات الدورية، التغيرات العرضية أو غير المنتظمة. واعتمدت الدراسة للوصول إلى هدفها على التغيرات الموسمية في تفسير الظاهرة موضع الدراسة. وعموماً تحدث التغيرات الموسمية بانتظام في فترات زمنية لا تتعدى سنة. وتستهدف دراسة التغيرات الموسمية معرفة الأثر الموسمي على قيم السلسلة الزمنية لظاهرة ما موضع الدراسة، ويمكن قياس التغيرات الموسمية بعدة طرائق منها طريقة المتوسطات البسيطة، وتعتمد هذه الطريقة على حساب المتوسط الحسابي لكل فترة موسمية خلال السنوات موضع التحليل، ومن تلك المتوسطات يمكن إيجاد الرقم القياسي الموسمي وذلك وفقاً للخطوات التالية (شاكر، ٢٠٠٣م):

١- إيجاد مجموع قيم الظاهرة للفترة الموسمية على مدى السنوات المختلفة فإذا كانت هذه القيم موزعة في فترات ربع سنوية مثلاً فإنه يتم تقدير مجموع قيم الربع الأول خلال سنوات الدراسة، وبالمثل يتم إيجاد مجموع قيم الربع الثاني والثالث والرابع.

٢- تقدير الوسط الحسابي على مستوى كل فترة موسمية (كل ربع) على حده.

٣- تقدير الوسط الحسابي العام للفترة الموسمية وذلك بإيجاد متوسط متوسطات تلك الفترات.

الاستهلاكية والمتمثلة في القمح، الذرة الشامية، لحوم الكندوز، الأرز، السكر، السمك، الدجاج، وبعض أنواع الزيوت، وأخيراً الدقيق الفاخر.

ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال دراسة مجموعة من المحاور الرئيسية. يهتم المحور الأول بتعريف الأزمة المالية العالمية وأزمة الغذاء العالمية والأسباب الرئيسية التي أدت إليها، بينما يهتم المحور الثاني بدراسة أثر الموسمية على أسعار السلع المحلية والعالمية، أما المحور الثالث فيهتم بدراسة أثر الأزمات العالمية [الغذائية والمالية] على الأسعار المحلية والعالمية للسلع المشار إليها. وأخيراً تقدم الدراسة بعض المقترحات التي يمكن من خلالها تقليل حدة الآثار المترتبة على تلك الأزمات.

### الطريقة البحثية ومصادر البيانات

اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة في مركز معلومات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وأيضاً بيانات وكالة رويتر للأخبار، بالإضافة إلى الاستعانة ببعض المواقع الإلكترونية عبر الإنترنت ذات الصلة بموضوع الدراسة. واعتمدت الدراسة لتحقيق الهدف المنشود على استخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية، حيث تعبر السلاسل الزمنية عن مجموعة القيم التي تأخذها ظاهرة ما خلال فترات زمنية متباينة ومنتظمة سواء كانت سنيناً أو أشهراً أو أياماً، ويعتبر تحليل السلاسل الزمنية لقيم الظواهر الاقتصادية من الموضوعات الهامة خاصة للباحثين الاقتصاديين، ويمكن حصر أهمية تحليل السلاسل الزمنية في تحديد طبيعة واتجاه التغيرات التي طرأت على قيم الظاهرة

قامت دول رئيسية موردة للمواد الغذائية مثل أوكرانيا والأرجنتين بالحد من صادراتها في محاولة لحماية أزمة الغذاء في العالم ، وكان هناك العديد من الأسباب التي تقف وراء هذه الأزمة منها :

أولاً : الاستهلاك المتنامي للحوم على إنتاج الحبوب فهناك زحفُ الصينيين الذين باتوا أكثر إقبالاً على أكل اللحوم، وإلى جانبهم المواطنون في الاقتصاديات الناشئة الذين بدءوا يأكلون على الطريقة الغربية. فقد تبين أنه لإنتاج قطعة لحم تحتوي على مائة سعر حراري يتطلب ذلك إطعام الحيوانات المنتجة للحوم ٧٠٠ سعر حراري من الحبوب مما يمكن معه تصور مدى الضغط على محاصيل الحبوب.

ثانياً : ارتفاع أسعار النفط وهي تلعب دوراً آخر في أزمة الغذاء الحالية بعدما أصبحت أساليب الزراعة الحديثة والمعاصرة أكثر اعتماداً على الطاقة لإنتاج الأسمدة الكيماوية وتشغيل آلات الحرث والحصاد، فضلاً عن وسائل نقل المحصول. ومع تجاوز سعر برميل النفط المائة دولار تحولت تكلفة الطاقة المرتفعة إلى أحد أهم الأسباب التي تدفع أسعار المواد الغذائية إلى الارتفاع ، إلى جانب غزو العراق- الذي تعهد المدافعون عنه بأنه سيخفض أسعار النفط- ساهم أيضاً في تقليص إمدادات الطاقة مقارنة مع الوضع السابق على الغزو. ولا بد من الإشارة إلى أن أسعار النفط المرتفعة لها علاقة كبيرة بالنمو الاقتصادي الذي تشهده الصين وباقي الاقتصاديات الناشئة في العالم ، فقد دخلت هذه القوى الصاعدة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في منافسة محمومة مع باقي العالم على الموارد الطبيعية النادرة أصلاً بما

٤- تقدير الرقم القياسي الموسمي ، وذلك بحساب النسبة المئوية لمتوسط كل فترة موسمية من المتوسط العام لجميع الفترات الموسمية .

التعريف بالأزمة المالية العالمية و أزمة الغذاء العالمية نشأت الأزمة المالية العالمية نتيجة تقديم بعض المؤسسات والبنوك الأمريكية قروضاً مالية عقارية لأسر غير قادرة على سداد هذه القروض، مما أدى إلى تزايد قيمة هذه القروض والتي بلغت مليارات الدولارات. وحاولت هذه البنوك الاقتراض من بنوك أخرى غير السوق النقدي ولكن هذه البنوك رفضت، لذا بدأ البنك المركزي الأمريكي في تقديم مليارات الدولارات كقروض للبنوك مما جعل الوضع أكثر سوءاً ، وأدى إلى المضاربة في البورصة وبدأ الوسطاء الماليون في بيع سندات بأعداد كبيرة من أجل الحصول على سيولة وهو ما ساهم في انخفاض قيمة السندات ، وأدى ذلك كله إلى صعوبة الوضع في أكثر من خمسين بنكاً وشركة تأمين أمريكية وأوربية ، بالإضافة إلى تسريح آلاف من العمال، وانخفاض القدرة الشرائية لكثير من أفراد المجتمع . (الأزمة المالية العالمية، ٢٠٠٩ م) وإلى جانب الأزمة المالية العالمية، فهناك أزمة عالمية أخرى أكثر خطورة تهدد بإلحاق الأذى بالكثير من الناس تعرف بأزمة الغذاء التي ظهرت خلال الآونة الأخيرة بعد ارتفاع أسعار القمح والذرة والأرز وباقي المواد الغذائية الأساسية في السنوات الأخيرة، وتصاعدت بوتيرة مقلقة في السنوات القليلة الماضية. وإذا كانت الأسعار مرتفعة بالنسبة للبلدان الفقيرة، حيث تنفق العائلات أكثر من نصف دخلها على الغذاء. إلا أنه في أنحاء العالم المتفرقة شهدنا مظاهرات تحتج على الوضع بعدما

المدعوم من قبل الحكومات إلى أحد العوامل المهمة المسؤولة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية في العالم، ومن ثم تفاقم الأزمة الحالية. ويمكن أن نضيف أيضاً إلى العوامل السابقة الشعور المتزايد بالثقة المبالغ فيها أحياناً لدى الحكومات وتجار الحبوب الذين كانوا في السابق يحتفظون بمخزون كاف من الحبوب تحسباً للسنوات العجاف عندما يكون المحصول ضعيفاً، لكن وبمرور السنين بدأ مخزون هذه الدول من الحبوب يتناقص لاعتقادهم أن نقص المحصول يمكن تعويضه باللجوء إلى الاستيراد من الدول الأخرى الأكثر إنتاجاً، والنتيجة أن العديد من دول العالم أصبحت عرضة لأزمات غذائية حادة بنفس الطريقة التي باتت فيها الأسواق المالية معرضة لصدمات مدمرة (كروجمان، ٢٠٠٨م).

### مناقشة النتائج

تتم مناقشة نتائج الدراسة من خلال مؤشرين أساسيين، حيث يهتم المؤشر الأول بدراسة الأسعار المحلية [أسعار الجملة، أسعار المستهلك]، بينما يهتم المؤشر الثاني بدراسة الأسعار العالمية

### المؤشر الأول الأسعار المحلية

أولاً: الأرقام القياسية الموسمية لأسعار السلع الغذائية المحلية لتطبيق طريقة المتوسطات البسيطة على الظاهرة موضع الدراسة لكل من أسعار الجملة والمستهلك خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٨م) لأهم السلع الغذائية المشار إليها. فقد تم تقسيم السنة إلى أربع فترات موسمية، كما هو موضح بالجدول رقم (١) لكل من أسعار الجملة وأسعار المستهلك حتى يمكن قياس الأثر الموسمي على هذه الأسعار، وقد تبين من مقارنة الأرقام

فيها النفط والأراضي الزراعية، وهو ما يدفع في النهاية أسعار المواد الخام من جميع الأنواع إلى عنان السماء.

### ثالثاً: التغيرات المناخية

و تعنى التقلب الشديد في أحوال الطقس، لا سيما في المناطق المنتجة للمواد الغذائية مثل أستراليا التي تعتبر ثاني أكبر دولة مُصدرة للقمح في العالم، حيث عانت خلال السنة الأخيرة (٢٠٠٧-٢٠٠٨م). من جفاف حاد قلص من حجم إنتاجها.

### رابعاً: إنتاج الوقود البيولوجي (الإيثانول)

وهنا لا يمكن إغفال المسؤولية الواقعة على الدول والحكومات التي وقفت في طريق الحد من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري فقد كان يفترض بعملية دعم تحويل المحاصيل الزراعية إلى وقود أن يعزز استقلال البلدان في مجال الطاقة وأن يساعد في الحد من الاحتباس الحراري، لكن هذه التعهدات أثبتت أنها مجرد سراب. ولا أدل على ذلك من أن الإيثانول الذي تشير التقديرات الأكثر تفاؤلاً أن استخراج جالون واحد من النوع المستخرج من الذرة يتطلب معظم الطاقة التي يحتويها جالون الإيثانول نفسه. ويبدو أنه حتى السياسات المرتبطة بالوقود البيولوجي التي انتهجتها البرازيل مثل استخراج الإيثانول من قصب السكر أدت إلى تسارع ظاهرة الاحتباس الحراري بسبب نزع الغابات والقضاء على الأشجار لزراعة محصول القصب على أجزاء من أرض الغابات، وفي الوقت نفسه، فإن الأرض التي كانت تُستغل لإنتاج المحاصيل الموجهة للوقود البيولوجي تنقص من مساحة الأراضي المخصصة لزراعة المحاصيل الموجهة للاستهلاك البشري، وبالتالي يتحول الوقود البيولوجي

للحوم الكندوز ، ٤, ٠٪ للسكر ، ١, ٢٪ للدقيق،  
١, ١٪ للذرة الشامية، ٧, ٢٪ للدجاج، ٩, ٠٪ لزيت  
بذرة القطن . بينما انخفضت أسعار الجملة خلال الربع  
الرابع بنحو ٧, ٠٪ للأسماك البلطي، ١٪ للقمح كما هو  
موضح بالجدول رقم (١) .

أما بالنسبة لأسعار المستهلك فقد تبين من  
مقارنة الأرقام القياسية الموسمية المقدرة أن أثر ظاهرة  
الموسمية على أسعار المستهلك بدأ في الظهور خلال  
الربع الثاني لبعض السلع ومنها الدجاج الأبيض ،  
السمك البلطي، السكر الحر، الأرز، الدقيق الفاخر،  
زيت بذرة القطن، حيث تزايدت أسعار المستهلك بنحو  
٤, ٠٪، ١, ٢٪، ٤, ٠٪، ٤, ٢٪، ٨, ١٪، ١٪ لكل  
منهم على الترتيب كما هو موضح بالجدول رقم (١).  
كما تبين من الجدول أيضاً ظهور الأثر الموسمي بوضوح  
على أسعار المستهلك خلال الربع الثالث حيث تزايدت  
أسعار المستهلك عن قيمتها الاتجاهية لجميع السلع  
بنحو ٣, ٢٪ للقمح، ٦, ٤٪ للذرة الشامية، ٦, ١٪  
للحوم الكندوز، ١, ٤٪ للدجاج الأبيض، ٤, ١٪  
للسمك البلطي، ٢, ١٪ للسكر، ٩, ١٪ للأرز،  
٧, ٢٪ للدقيق، ٣, ٢٪ لزيت بذرة القطن . وقد تبين  
أن الأثر الموسمي يظهر بوضوح على أسعار كل من  
الذرة الشامية، الدجاج الأبيض، الدقيق الفاخر، زيت  
بذرة القطن . أما بالنسبة للربع الرابع فقد تبين بلوغ  
الرقم القياسي الموسمي نحو ٢, ٩٧٪ للأرز، ١, ٩٩٪  
للدقيق الفاخر، وهذا يعني انخفاض أسعار هذه السلع  
بنحو ٨, ٢٪، ٩, ٠٪ عن قيمتها الاتجاهية أي أن الأثر  
الموسمي لم يظهر على هاتين السلعتين، بينما تبين تزايد  
أسعار المستهلك للسلع الأخرى موضع الدراسة عن  
قيمتها الاتجاهية بنحو ٩, ٢٪ للقمح، ٣, ١٪ للذرة  
الشامية، ٤, ٤٪ للحوم الكندوز، ١, ٥٪ للدجاج

القياسية الموسمية المقدرة أن أثر ظاهرة الموسمية على  
أسعار الجملة قد بدأت في الظهور خلال الربع الثاني  
لبعض السلع ومنها السمك البلطي، السكر، الذرة  
الشامية، الدجاج الأبيض، حيث قدر الرقم القياسي  
الموسمي لهذه السلع بنحو ٨, ١٠١٪، ٢, ١٠٠٪،  
١, ١٠١٪، ٣, ١٠١٪، وهذا يعني تزايد أسعار الجملة  
لهذه السلع بنحو ٨, ١٪، ٢, ٠٪، ١, ١٪، ٣, ١٪  
عن قيمتها الاتجاهية وذلك نتيجة للأثر الموسمي على  
أسعار الجملة على الترتيب كما هو موضح بالجدول  
رقم (١). كما يوضح الجدول أن أثر ظاهرة الموسمية  
قد ظهر بوضوح في كل من الربعين الثالث و الرابع  
حيث تزايدت أسعار الجملة للسلع موضع الدراسة  
عن قيمتها الاتجاهية بنحو ٥, ٠٪، ٦, ١٪، ٥, ٢٪،  
٩, ١٪، ٩, ٠٪، ٤, ٠٪، ٩, ٤٪، ٨, ٢٪ لكل من  
أسعار لحوم الكندوز، السمك البلطي، السكر،  
القمح، الدقيق، الذرة الشامية، والدجاج الأبيض،  
وزيت بذرة القطن على الترتيب كما هو موضح بالجدول  
رقم (١)، وتعتبر أسعار الدجاج الأبيض أكثر السلع  
تأثراً بالموسمية خلال الربع الثالث يليها أسعار كل من  
زيت بذرة القطن، السكر، القمح، السمك البلطي. أما  
بالنسبة للربع الرابع فقد تزايدت أسعار الجملة للسلع  
موضع الدراسة عن قيمتها الاتجاهية بنحو ١, ٣٪،  
٨, ٠٪، ٩, ٢٪، ٩, ٠٪، ٣, ٠٪، ٥, ١٪، ٦, ٧٪،  
٧, ٣٪ على الترتيب، وقد ظهر أثر الموسمية بوضوح  
على أسعار كل من الدجاج الأبيض، زيت بذرة  
القطن، لحوم الكندوز، الدقيق، السكر، الذرة الشامية  
كما هو موضح بالجدول رقم (١)، وبمقارنة الفروق  
في الأرقام القياسية الموسمية المقدرة لكل من الربع  
الثالث والرابع لتوضيح أثر الموسمية خلالها فقد تبين  
تزايد أسعار الجملة خلال الربع الرابع بنحو ٦, ٢٪

والرابع فقد تبين زيادة أثر الموسمية على بعض السلع، حيث زادت أسعارها خلال الربع الرابع عن الربع الثالث بنحو ٠,٦٪، للقمح، ٢,٩٪ للحوم الكندوز، ١٪ للدجاج الأبيض، ٢,١٪ للسكر الحر، كما هو موضح بالجدول رقم (١).

الجدول رقم (١). الأثر الموسمي على كل من أسعار الجملة والمستهلك خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٨م).

الرقم القياسي المقدر /٪	الأسعار			
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
أسعار الجملة	٩٧,٣١	٩٩,٠٧	١٠٠,٥٣	١٠٣,١٣
	٩٥,٥٦	١٠١,٨	١٠١,٥٦	١٠٠,٨٤
	٨١,٤٣	١٠٠,٢	١٠٢,٥٤	١٠٢,٨٩
	٩٨,٢٩	٩٨,٩١	١٠١,٨٩	١٠٠,٩١
	٩٧,٤٢	٩٨,٧٤	١٠٠,٩	١٠٢,٩٥
	٩٦,٩٤	١٠١,١٢	١٠٠,٤١	١٠١,٥
	٨٦,٢٩	١٠١,٢٦	١٠٤,٩	١٠٧,٥٥
	٩٤,٤٦	٩٨,٨٩	١٠٢,٧٧	١٠٣,٦٩
	أسعار المستهلك	٩٥,٦٦	٩٨,٣٧	١٠١,٥٦
٩٠,٤٨		١٠٢,١٣	١٠١,٣٩	١٠٠,٠٠
٩٦,٤٨		١٠٠,٤١	١٠١,٢٢	١٠٢,٤٥
٩٥,٤٣		٩٩,٤٣	١٠٢,٢٩	١٠٢,٨٦
٩٩,٠٥		١٠١,٧٨	١٠٢,٦٧	٩٩,١١
٩٤,٠٨		٩٩,٣٤	١٠٤,٦١	١٠١,٣٢
٩٠,٤٥		١٠٠,٣٧	١٠٤,٠٩	١٠٥,٠٩
٩٦,٨٩		١٠٠,٩٧	١٠٢,٢٧	١٠٠,٤٩
٩٥,٩٢		١٠٢,٣٧	١٠١,٩	٩٧,١٦

المصدر: جمعت وحسبت من (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٩م).

أعلى منها بالنسبة للسلع موضع الدراسة فيما عدا السمك البلطي ، والدقيق وزيت بذرة القطن . وكانت أعلى نسبة زيادة في الدجاج الأبيض ثم لحوم الكندوز . وبمقارنة الزيادة في أسعار الجملة والمستهلك في هذا الموسم تبين أن الزيادة في أسعار المستهلك كانت أكبر منها في سعر الجملة بالنسبة للحوم الكندوز والقمح حيث بلغت نحو ٤ ، ٤ ، ٣٪ ، وللحوم الكندوز، ونحو ٩ ، ٢ ، ١٪ ، للقمح لكل من المستهلك والجملة على الترتيب ، وكان العكس في حالة الدجاج الأبيض حيث بلغت الزيادة الموسمية نحو ٦ ، ٧ ، ١ ، ٥٪ لكل من أسعار الجملة والمستهلك على الترتيب، وبلغت نحو ٧ ، ٣ ، ٥ ، ٠٪ لزيت بذرة القطن ونحو ٣٪ للدقيق الفاخر جملة ، في حين انخفض سعر المستهلك بحوالي ٩ ، ٠٪ كما هو مبين بالجدول رقم (٢) .

ثانياً: مقارنة الأرقام القياسية الموسمية لأسعار الجملة والمستهلك في الموسم الرابع خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٨ م) بحساب الأرقام القياسية الموسمية لكل من أسعار الجملة والمستهلك للسلع موضع الدراسة خلال الفترة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٨ م) ، ومقارنة الربع الرابع خلال فترة الدراسة لمعرفة أثر الموسم على كل من أسعار الجملة والمستهلك، تبين وكما هو موضح بالجدول رقم (٢) ، أنه بالنسبة لسعر الجملة كان هناك زيادة سعرية في هذا الموسم عن معدلاتها الطبيعية لجميع السلع موضع الدراسة بلغت نحو ٣٪ بالنسبة لكل من لحوم الكندوز، الدقيق والسكر ، ونحو ٧ ، ٣٪ لزيت بذرة القطن في حين بلغت أعلاها بالنسبة للدجاج الأبيض نحو ٦ ، ٧٪ ، وكانت أسعار المستهلك في نفس الفترة

الجدول رقم (٢). مقارنة الأرقام القياسية الموسمية المقدرة لأسعار الجملة والمستهلك لأهم السلع الغذائية خلال الموسم الرابع للفترة من (٢٠٠٢-٢٠٠٨ م).

السلعة	أسعار الجملة %	أسعار المستهلك %
لحوم الكندوز	١٠٣,١٣	١٠٤,٤١
أسماك بلطي	١٠٠,٨٤	١٠٠,٠٠
السكر الحر	١٠٢,٨٩	١٠٢,٤٥
القمح	١٠٠,٩١	١٠٢,٨٩
الدقيق الفاخر	١٠٢,٩٥	٩٩,١٦
الذرة الشامية	١٠١,٥	١٠١,٣٢
الدجاج الأبيض	١٠٧,٥٥	١٠٥,٠٩
زيت بذرة القطن	١٠٣,٦٩	١٠٠,٤٩

المصدر: البيانات المحسوبة بجدول رقم (١) بالبحث

هناك زيادة في أسعار الجملة في الفترتين وكانت أعلى في الربع الرابع عنها في الربع الثالث بالنسبة للربع الثاني، وبمقارنة التغير النسبي في أسعار المستهلك في كل من الربع الثالث والربع الرابع بالنسبة للربع الثاني يتضح من الجدول رقم (٣) أنه بالنسبة لكل من القمح، والأرز، والدجاج الأبيض، والدقيق الفاخر، كانت معدلات التغير في السعر في صالح المستهلك، حيث كانت سالبة إلا أنها ظهرت بدرجة أكبر في الربع الرابع عنها في الربع الثالث، في حين ظهرت آثار انخفاض الأسعار لصالح المستهلك في الربع الرابع فقط بالنسبة لكل من الذرة الشامية والسمك البلطي وزيت بذرة القطن، وكانت أسعار لحوم الكندوز في غير صالح المستهلك حيث أظهرت تغيراً موجباً في كلا الربعين، وكان أكبر في الربع الرابع بالنسبة للربع الثاني.

رابعاً: الأثر المشترك للموسمية والأزمات العالمية

على أسعار السلع الغذائية المحلية موضع الدراسة:

ليبيان أثر الأزمات العالمية (الغذائية والمالية) على أسعار الجملة والمستهلك لأهم السلع الغذائية موضع الدراسة فقد تم حساب الرقم القياسي الموسمي للأسعار خلال سنوات ٢٠٠٦م، ٢٠٠٧م، ٢٠٠٨م كسنوات للمقارنة توضح أثر أزمة الغذاء العالمية ٢٠٠٧م، والأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨م مقارنة بالوضع قبل الأزميتين ٢٠٠٦م (الجهاز المركزي، ٢٠٠٩م) فقد تبين كما هو موضح بالجدول رقم (٤) وبمقارنة الموسم الرابع (الربع الرابع) لسنوات الدراسة أنه بالنسبة لمحصول القمح فقد سجل ارتفاعاً في السعر بلغ نحو ١٥٪، ٢٧٪ لكل من أسعار الجملة والمستهلك، على الترتيب عام ٢٠٠٧م مما قد يعزى إلى أثر أزمة الغذاء العالمية، في حين انخفض السعر لنفس الموسم عام

ثالثاً: مقارنة أثر الأزمة المالية العالمية على الأسعار

المحلية لأهم السلع الغذائية

للتعرف على أثر الأزمة المالية العالمية على أسعار الجملة والمستهلك لأهم السلع الغذائية موضع الدراسة ركزت الدراسة على أسعار عام ٢٠٠٨م حتى يمكن توضيح أثر الأزمة، وبمقارنة أسعار السلع الغذائية في كل من الربع الثالث والرابع بالربع الثاني لنفس العام كانت النتائج كما هو موضح بالجدول رقم (٣). حيث تبين أن للأزمة المالية العالمية أثراً واضحاً على ارتفاع أسعار الجملة بالنسبة لسلع القمح، والكندوز، والسمك، وزيت بذرة القطن، والدقيق الفاخر بحوالي ١١٪، ٣، ٠٪، ٧٩، ٢٪، ٤٣، ٥٪، ١٢، ٥٪ على الترتيب خلال الربع الثالث بالنسبة للربع الثاني كما كان للأزمة أثر واضح على انخفاض أسعار كل من الذرة الشامية، الأرز، الدجاج البيض بنحو ٤، ١٣٪، ٥٢، ٠٪، ٢، ٤٪ خلال نفس الفترة على الترتيب.

وبمقارنة أسعار نفس السلع خلال الربع الرابع بالربع الثاني لنفس العام تبين زيادة أسعار الجملة لجميع السلع موضع الدراسة عن أسعار المستهلك فيما عدا الأرز الذي انخفض سعره بنحو ٤، ٢٪ خلال الفترة موضع الدراسة وتبين من الجدول أيضاً بمقارنة معدل التغير في أسعار الجملة لكل سلعة من السلع موضع الدراسة في الفترتين أن القمح، وزيت بذرة القطن كانت نسبة تغير الأسعار في الربع الثالث بالنسبة للربع الثاني موجبة في حين كانت سالبة في الربع الرابع بالنسبة للربع الثاني. أما بالنسبة لكل من الذرة الشامية، الأرز، الدجاج كان هناك انخفاض في الأسعار في فترتي المقارنة وكانت نسبة الانخفاض أعلى في الفترة الثانية عن الفترة الأولى لكل من الذرة الشامية، والأرز كما تبين من الجدول المشار إليه، أما لحوم الكندوز فقد كان

٢٠٠٨م عن معدله الطبيعي بنحو ١٠٪، ١٢,٥٪. أثر الكساد والناتج عن الأزمة المالية التي بدأت آثارها لكل من الجملة والمستهلك على الترتيب والذي يوضح تظهر في هذه الفترة.

الجدول رقم (٣). مقارنة أثر الأزمة المالية العالمية على أسعار الجملة والمستهلك لأهم السلع الغذائية عام ٢٠٠٨م .

السلعة	معدل التغير في الربع الثالث بالنسبة للربع الثاني		نسبة التغير %	معدل التغير للربع الرابع بالنسبة للربع الثاني		نسبة التغير %
	أسعار المستهلك	أسعار الجملة		أسعار المستهلك	أسعار الجملة	
القمح	٤,٨٢-	٦,١٥	١٠,٩٧	١١,٣٩-	١٩,٥٨-	٨,١٩
الذرة الشامية	٤,٧٢	٨,٦٤-	١٣,٣٦-	١٣,٢٢-	١٥,٣٥-	٢,١٣
لحوم الكندوز	٦,٣٩	٦,٤٢	٠,٠٣	١٥,٩٤	١٢,٣٧	٣,٥٧
الأرز	٩,٢٢-	٩,٧٤-	٠,٥٢-	٢٩,٥٣-	٢٧,١-	٢,٤٣-
السكر الحر	-	-	-	-	٩,٠٩	٩,٠٩
السماك البلطي	٢,٢٦	٠,٥٣-	٢,٧٩	٤,٩٦	١,٩٩-	٦,٩٥
الدجاج	١,٩١-	٦,٠٧-	٤,١٦-	١,٣٩-	٣,٥٨-	٢,١٩
زيت بذرة القطن	١,٥٨	٧,٠١	٥,٤٣	٤,٤٣-	١٠,١٢-	٥,٦٩
الدقيق الفاخر	٥,١٢-	صفر	٥,١٢	٠,٨٧-	٢١,٤٨-	٢٠,٦١

المصدر : جمعت وحسبت من (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٨م).

عن معدله الطبيعي بنحو ٦,٨٪. كما سجل الدقيق الفاخر ارتفاعاً في السعر بنحو ٥٪ على كلا المستويين في حين انخفض السعر على مستوى المستهلك فقط عام ٢٠٠٨م بنحو ١٥٪. وأيضاً سجل زيت بذرة القطن ارتفاعاً سعرياً على كلا المستويين عام ٢٠٠٧م قدر بنحو ١٧,٧٪، ٥٪ على الترتيب في حين كان انخفاض السعر على مستوى المستهلك أكبر منه على مستوى الجملة حيث قدر الانخفاض بنحو ٥,٥٪، ٢٪، على الترتيب عام ٢٠٠٨م.

أما بالنسبة للذرة الشامية فقد ارتفعت أسعار الجملة في الموسم الرابع بنحو ١١٪ عام ٢٠٠٧م في حين انخفضت لنفس الموسم عام ٢٠٠٨م بنحو ٥٪، و زادت أسعار المستهلك بنحو ١٥٪ وانخفضت بنحو ١١٪ للموسمين على الترتيب. كما ارتفعت أسعار الأرز على كلا المستويين جملة ومستهلك عام ٢٠٠٧م بنحو ٦,٨٪، ٦,٥٪ على الترتيب، في حين انخفضت عام ٢٠٠٨م لكلا المستويين بنحو ٢٠٪، ١٨٪ للسعرين على الترتيب. وبالنسبة للسكر الحر فلم يتأثر سعره سوى على مستوى المستهلك عام ٢٠٠٨م حيث ارتفع

الجدول رقم (٤). أثر الموسمية والأزمات المختلفة على أسعار الجملة والمستهلك لأهم السلع الغذائية خلال أعوام (٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨) م.

السنة	٢٠٠٦				٢٠٠٧				٢٠٠٨			
	الرقم القياسي %				الرقم القياسي %				الرقم القياسي %			
السلعة	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
أسعار الجملة												
القمح	٩٨,٤٥	٩٨,٣٨	١٠١,٣٣	١٠١,٨٣	٩٤,٠٤	٩٤,٩٨	٩٥,٧٧	١١٥,٢	٩٨,٧٩	١٠١,٣٦	١٠٧,٥٩	١٠٧,٨٢
الذرة الشامية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٣,٧٢	٩٣,٨٩	١٠٠,٨٥	١١١,٥٥	٩٤,٤٥	١٠٩,٨٤	١٠٠,٣٢	١٠٠,٣٢
لحوم الكندوز	٩٧,٨٨	٦٨	٦٨	٦٨	٩٩,٩٦	١٠٠,٣٥	١٠٠,٦٧	١٠٠,٣٥	٩٩,٠٦	٩٤,٧٨	١٠٠,٧٥	١٠٩,٧٦
الدجاج الأبيض	٥١,٤٩	١٩	٢٦	١١٢	٩٤,٦٣	١١٨,٨١	١١٧,٢٦	١١٠,٠٠	٩٠,١٣	٩٠,٣٦	١٠٥,٨٨	١٠٤,٤١
اسماك البلطي	٩٠,٨٦	٩٩,٥٦	١٠٤,٣٥	١٠٤,٣٥	٩٣,٣٤	١٠٦,٧٦	١٠٦,٧٦	١٠٦,٧٦	٩٩,٠٩	٩٣,٧٤	١١١,٠٠	١٠٥,٦٣
السكر الحر	٨١,٩٢	٨١,٩٢	١٠٥,٧٧	١٠٦,١٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠١,١٨
الأرز	٩٤,٦٨	٩٦,٧٤	١٠٤,٢٩	١٠٤,٢٩	٩١,٨	٩٦,٦٤	١٠٢,٨٩	١٠٨,٦٧	١٠٤,٨٥	١١٣,٢	١٠٢,١٧	٧٩,٧٨
الدقيق الفاخر	٩٧,٠٤	٩٧,٩٩	١٠٦,٩٥	١٠٦,٩٥	٩٦,٤٥	٩٦,٤٥	١٠٢,٠١	١٠٥,١	٩٦,٤٥	١٠٢,٠١	١٠٠,٢٢	٩٩,٣٤
زيت بذرة القطن	٩٩,٢١	٩٩,٢١	١٠٠,٦	١٠١,١٩	٩٠,٥٦	٩٣,٢٦	٩٨,٦٥	١١٧,٧٣	٩١,٦٣	١٠٢,٦٣	١٠٧,٥٤	٩٨,٠٩
أسعار المستهلك												
القمح	١٠٠	٩٨,٦٦	١٠٠	١٠١,٣٤	٨٤,٢٤	٨٥,٨٧	١٠٢,٧٢	١١٧,١٧	١٠٨,٨٥	١٠٣,٦١	١٠٣,٥٤	٨٧,٥٤
الذرة الشامية	٩٢,٢	٩٩,٢٩	١٠٤,٢٦	١٠٤,٢٦	٨٩,٣٥	٩٢,٣١	١٠٢,٩٦	١١٤,٧٩	٩٥,٨٧	٩٦,٩٦	٩٢,٩٢	٨٨,٨٤
لحوم الكندوز	٩١,٦٩	٩٨,٧١	١٠٢,٥	١٠٧,٠٥	٩٩,١٨	٩٨,٧٨	١٠٢,٢٧	١٠١,٧٣	٩٤,٥١	٩٦,٩٥	١٠١,٩٦	١٠٧,٦٩
الدجاج الأبيض	٦٤,٠٨	٣٢	١١٥,٣٢	١١٥,٣٢	٩٧,٦٦	١١٤,٣٢	١٠٢,٩٣	١٠٨,٦٧	٨٩,٧	٨٩,٧	١٠٥,٣٦	١٠١,٥٩
أسماك البلطي	٩١,٤٦	٩١,٤٦	١٠١,٢٧	١٠٤,٩٦	٩٥,٤	٩٣,٩٣	١٠١,٦٨	١٠٣,٦٨	٩٨,٨	٩٢,٢٣	١٠٢,٥	١٠٠,٤٦
السكر الحر	٩١,٨٤	٩١,٨٤	١٠٢,٣٨	١٠٢,٣٨	١٠٠,٦٩	١٠٠,٦٩	١٠٢,٣٨	١٠٢,٣٨	٩٩,٠١	٩٧,٨٦	٩٧,٨٦	١٠٦,٧٦
الأرز	٩٦,٧	٩٦,٧	١٠٢,٧٥	١٠٢,٧٥	٩٤,٣٧	٩٥,٦٧	١٠٤,٣٣	١٠٤,٣٣	٩٥,٦٧	٩٤,٣٧	١٠١,٨٨	٨١,٨٢
الدقيق الفاخر	٩٥,٢٦	٩٨,٩٥	١٠٥,٧٩	١٠٥,٧٩	٩٥,٢٤	٩٥,٨٧	١٠٣,٤٩	١٠٥,٠٨	٩٥,٨٧	٩٥,٨٧	١٠٩,٢١	٨٥,١١
زيت بذرة القطن	٩٨,٢٦	٩٨,٢٦	١٠٠,٦٩	١٠٠,٦٩	٩٧,٦٨	٩٨,٣٤	١٠١,٩٨	١٠٥,١٣	٩٨,٥١	٩٣,٥٨	١٠٥,٠٩	٩٤,٤٦

المصدر: جمعت وحسبت من (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٩ م).

وبالنسبة لمصادر البروتين الحيواني فنجد أن لحوم الكندوز ارتفعت أسعارها على كل من مستوى الجملة والمستهلك عام ٢٠٠٨م بنحو ٨,٩٪ ، ٧,٧٪ على الترتيب ، بينما ارتفعت أسعار الدجاج الأبيض بنحو ١٠,٧٪ ، ٨,٧٪ على كلا المستويين عام ٢٠٠٧م ، وبلغت الزيادة نحو ٤,٤٪ ، ٦,١٪ على الترتيب عام ٢٠٠٨م. كما ارتفعت أسعار أسماك البلطي على مستوى الجملة فقط بنحو ٦,٥٪ عام ٢٠٠٨م.

أولاً : الأرقام القياسية الموسمية للأسعار العالمية

للسلع الغذائية موضع الدراسة تبين من دراسة الأرقام القياسية الموسمية للأسعار العالمية أن أثر الموسمية ظهر بوضوح خلال الربع الأول لمحصول القمح ، وزيت فول الصويا حيث زاد السعر بنحو ٩,١٥٪ ، ٩,٥٪ على الترتيب عن مثيله في الأوضاع العادية . بينما ظهر أثر الموسمية بوضوح في الربع الثاني لكل من السكر، الأرز، الذرة، زيت النخيل حيث زاد السعر بنحو ٦٪ ، ٩,٨٪ ، ٢,١١٪ ، ٨,١٣٪ لكل منها على الترتيب كما يوضحها الجدول رقم (٥) . كما تبين وجود أثر سالب للموسمية خلال الربع الرابع حيث انخفضت الأسعار بنحو ١,٨٪ للقمح، ١,١٢٪ للسكر، ٦,٣٪ للأرز، ٢,١٥٪ للذرة، ٦,١٧٪ لزيت النخيل وأخيراً ٩,١٥٪ لزيت فول الصويا .

ثانياً : أثر الأزمة المالية العالمية على الأسعار

العالمية للسلع موضع الدراسة

ولتوضيح أثر الأزمة المالية العالمية على الأسعار العالمية يتم مقارنة الأرقام القياسية المقدرة في الربع الرابع لعام ٢٠٠٨م مقارنة بعام ٢٠٠٧م (وكالة رويترز، ٢٠٠٩م)، حيث تبين انخفاض الأسعار العالمية لجميع السلع المشار إليها بنسبة انخفاض بلغت نحو

بما تقدم تبين أنه بالنسبة لأسعار الجملة فقد ارتفعت أسعار معظم السلع عن معدلاتها الطبيعية في الموسم الرابع عام ٢٠٠٧م ، وكذلك الحال بالنسبة لأسعار المستهلك فيما عدا سعر السمك البلطي والذي انخفض بنسبة حوالي ٢,١٪ ، في حين انخفضت أسعار معظم السلع على كل من مستوى الجملة والمستهلك عام ٢٠٠٨م (الموسم الرابع) باستثناء مصادر البروتين الحيواني الثلاثة ، والذي يمكن إن يعزى إلى أن الإنتاج الحيواني يعتمد على أسعار العلف بصفة أساسية والتي سجلت بدورها ارتفاعاً سعرياً نظراً لاستخدام معظم مصادر العلف في إنتاج الوقود الحيوي مما يحول دون انخفاض أسعار هذه السلع بالإضافة إلى السكر الحر والذي ارتفع سعره على مستوى المستهلك في الموسم الرابع من عام ٢٠٠٨م بنحو ٨,٦٪ مما قد يعزى أيضاً إلى الاعتماد على استيراد كميات من السكر تغطي العجز في الاكتفاء الذاتي والذي يقدر بنحو ٢٠٪ من احتياجات الاستهلاك المحلي.

المؤشر الثاني الأسعار العالمية

بدراسة الأسعار العالمية لأهم السلع الغذائية والمتمثلة في القمح ، السكر ، الأرز ، الذرة ، زيت النخيل ، وأخيراً زيت فول الصويا تبين زيادة الأسعار بنحو ٣,٥٤٪ ، ٢,١٣٪ ، ٩,٦٠٪ ، ٩,٣٩٪ ،

١، ٧٧٪ للقمح ، ٥، ٨٪ للسكر ، ٢، ٢٩٪ للأرز، (٦). ولتوضيح الأثر المباشر للأزمة المالية العالمية على ٧، ٥١٪ للذرة ، ٩، ٥٦٪ لزيت النخيل ، وأخيراً الأسعار العالمية للسلع المشار إليها . ٨، ٤٤٪ لزيت فول الصويا كما يوضحها الجدول رقم

الجدول رقم (٥). الأرقام القياسية الموسمية للأسعار العالمية للسلع الغذائية موضع الدراسة خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٨م).

السنة	القمح			السكر			الأرز		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
٢٠٠٧	١٨٤	١٩٦	٢٥٥	٣٣٧	٣٣٨	٣٢٣	٢٨٧	٢٠١	٢٠٢
٢٠٠٨	٥٣٢	٤١٦	٣٢٢	٢٣١	٣٤٨	٣٧٩	٢٩٥	٣٢١	٤٠٩
المتوسط	٣٥٨	٣٠٦	٢٨٩	٢٨٤	٣٤٣	٣٥١	٢٩١	٢٦١	٢٨٤
الرقم القياسي %	١١٥،٨٦	٩٩،٠٣	٩٣،٥٣	٩١،٩١	١٠٣،٦٣	١٠٣،٠٤	١٠٢،٧٢	٩٢،٨٨	١٠٨،٩
٢٠٠٧	١٥٩	١٤٧	١٣٢	١٥٢	٥٥٨	٧٠٦	٧٤٦	٨٦٠	٧٥٠
٢٠٠٨	٢٠٤	٢٤٨	٢٢٧	١٥٠	١٠٨٠	١٠٩٠	٨٣٢	٤٣٩	١٣٤٦
المتوسط	١٨٢	١٩٨	١٨٠	١٥١	٨١٩	٨٩٨	٧٨٩	٦٥٠	١٠٨٤
الرقم القياسي %	١٠٢،٢٥	١١١،٢٤	١٠١،١٢	٨٤،٨٣	١٠٣،٨	١١٣،٨١	١٠٠	٨٢،٣٨	١٠٩،٤٧

- حسبت وجمعت من: ( بيانات الموقع الإلكتروني لوكالة رويتر للأخبار، ٢٠٠٩م).

الجدول رقم (٦). أثر الأزمة المالية العالمية على الأسعار العالمية للسلع الغذائية موضع الدراسة

السلعة	الرقم القياسي % ٢٠٠٧			الرقم القياسي % ٢٠٠٨		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
القمح	٧٥،٧٢	٨٠،٦٦	١٠٤،٩٤	١٣٨،٦٨	١٤١،٨٧	١١٠،٩٣
السكر	١٠٨،٦٨	١٠٣،٨٦	٩٤،٥٣	٩٢،٢٨	٩٨،٨٦	١٠٧،٦٧
الأرز	٩٣،٤٩	٩٣،٩٥	٩٧،٢١	١١٤،٨٨	٩٢،٧٧	١١٨،٢١
الذرة	١٠٧،٤٣	٩٩،٣٢	٨٩،١٩	١٠٢،٧	٩٨،٥٥	١١٩،٨١
زيت النخيل	٦٩،٨٤	٨٨،٣٦	٩٣،٣٧	١٠٨،٠٠	١٢٥،٥٨	١٢٦،٧٤
زيت فول الصويا	١٠٩،٨٤	٨٥،٨١	٩٣،٨٢	١١٠،٣	١١٠،٩٣	١١٨،٥

حسبت وجمعت من: (بيانات الموقع الإلكتروني لوكالة رويتر للأخبار، ٢٠٠٩م).



الجدول رقم (٧) الأثر المشترك للموسمية والأزمات المختلفة (الغذائية والمالية) على أسعار المستهلك والجملة للسلع موضع الدراسة.

السلعة	أسعار المستهلك (الربع الرابع)				أسعار الجملة (الربع الرابع)			
	الأثر المشترك للموسمية وأزمة الغذاء العالمي عام ٢٠٠٦م مقارنة بعام ٢٠٠٧م	الأثر المشترك للموسمية والأزمات المختلفة عام ٢٠٠٧م مقارنة بعام ٢٠٠٨م	الأثر المشترك للموسمية والأزمات المختلفة عام ٢٠٠٧م مقارنة بعام ٢٠٠٦م	الأثر المشترك للموسمية وأزمة الغذاء العالمي عام ٢٠٠٧م مقارنة بعام ٢٠٠٨م	الأثر المشترك للموسمية والأزمات المختلفة عام ٢٠٠٧م مقارنة بعام ٢٠٠٦م	الأثر المشترك للموسمية والأزمات المختلفة عام ٢٠٠٧م مقارنة بعام ٢٠٠٨م	الأثر المشترك للموسمية والأزمات المختلفة عام ٢٠٠٧م مقارنة بعام ٢٠٠٦م	الأثر المشترك للموسمية والأزمات المختلفة عام ٢٠٠٧م مقارنة بعام ٢٠٠٨م
	الارتفاع %	الانخفاض %	الارتفاع %	الانخفاض %	الارتفاع %	الانخفاض %	الارتفاع %	الانخفاض %
القمح	-	٢٥,٣٨	١٣,٣٧	-	-	٣٩,٦٣	٢٥,٨٣	-
الذرة الشامية	-	١٦,٢٣	١١,٥٥	-	-	٢٥,٩٥	١٠,٥٣	-
لحوم الكندوز	١٠,٧	-	-	١,٦٢	٥,٩٦	-	-	٥,٣٢
الدجاج الأبيض	-	٥,٥٩	-	٨,٨١	-	٧,٠٨	-	٥,٦٥
السّمك البلطي	٦,٥٤	-	-	٥,٩٥	١,٦٦	-	-	٦,١٦
السكر الحر	١,١٨	-	-	٦,١٥	٦,٧٦	-	-	٠,٧٢
الأرز	-	٢٨,٨٩	٤,٣٨	-	-	٢٣,٨١	٥,٠٨	-
الدقيق الفاخر	-	٥,٧٦	-	١,٨٥	١٩,٩٧	-	-	٠,٧١
زيت بذرة القطن	-	١٩,٢٤	١٦,١٤	-	١٠,٦٧	-	٤,٤٤	-

- حسب من الجدول رقم (٤) بالبحث.

ارتفعت أسعارها عالمياً الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع أسعار السلعة في السوق المحلي المصري . بينما يرجع ارتفاع أسعار الأرز في السوق المحلي المصري إلى اتجاه المزارعين إلى توجيه الإنتاج المحلي للتصدير - نظراً لارتفاع الأسعار العالمية - وبالتالي انخفاض العروض المحلي وارتفاع الأسعار المحلية إلا أن الحكومة قررت مؤخراً تقليل الكميات المصدرة من الأرز بما يفي باحتياجات الاستهلاك المحلي (الأزمة المالية، ٢٠٠٩م) ، كما يرجع ارتفاع أسعار زيت بذرة القطن إلى انخفاض المساحات المنزرعة من محصول القطن المصري خلال السنوات الأخيرة ، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض

• يرجع ارتفاع أسعار كل من القمح ، والذرة الشامية ، والسكر الحر إلى زيادة الأسعار العالمية لهذه السلع نظراً لاتجاه الدول المصدرة لهذه السلع إلى إنتاج الوقود الحيوي وبالتالي انخفاض حجم العروض من تلك السلع، وما يترتب عليه من ارتفاع الأسعار العالمية وبالتالي الأسعار المحلية في السوق المصري لهذه السلع. كما يرجع ارتفاع أسعار لحوم الكندوز إلى انخفاض الكميات المعروضة من اللحوم نتيجة لارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج نظراً لاستيراد الجزء الأكبر من مكونات العلائق الحيوانية من الخارج مثل الذرة والتي

رقم (٧) ، وعلى الرغم من وجود هذا الأثر الإيجابي على أسعار الجملة والمستهلك ولكن كان الأثر أكثر إيجابية على أسعار المستهلك والتي انخفضت عن أسعار الجملة بنحو ٢,١٤٪ للقمح، ونحو ٧,٩٪ للذرة الشامية، ونحو ٥,١٪ للدجاج الأبيض. بينما كان الأثر أكثر إيجابية على أسعار الجملة التي انخفضت عن أسعار المستهلك بنحو ١,٥٪، ٨,٥٪، ٢,١٩٪ لكل من الأرز، الدقيق الفاخر، زيت بذرة القطن، ويرجع ذلك إلى تحكم وجشع التجار في أسعار المستهلك بالنسبة لهذه السلع الثلاثة، بالإضافة إلى عدم وجود رقابة على الأسعار المحلية من قبل الدولة وجهاز حماية المستهلك. وبالتالي عدم وجود ضوابط تحكم السوق المصري.

● بالنسبة لدراسة الأسعار العالمية فقد تبين من دراسة الأرقام القياسية أن أثر الموسمية بدأ في الظهور خلال الربع الأول لبعض المحاصيل ومنها القمح، وزيت فول الصويا. بينما ظهر هذا الأثر خلال الربع الثاني للمحاصيل الأخرى ومنها السكر، الأرز، الذرة، زيت النخيل. وبدراسة أثر الأزمة المالية العالمية على الأسعار العالمية تبين انخفاض أسعار جميع السلع المشار إليها نتيجة للأزمة المالية العالمية خلال عام ٢٠٠٨م مقارنة بعام ٢٠٠٧م.

● وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة توصي الدراسة بما يلي:

● ضرورة تعديل السياسات الزراعية المطبقة من قبل واضعي السياسة الزراعية المصرية، وإعادة هيكلة الإنتاج الزراعي بما يتفق مع المستجدات العالمية والتي تؤثر بطريقة مباشرة في السوق المصري ومنها

في حجم المنتج الثانوي (البذرة) وبالتالي انخفاض الكميات المعروضة من الزيت وارتفاع السعر المحلي في السوق المصري. بينما يرجع ارتفاع أسعار أسماك البلطي إلى زيادة حجم الطلب المحلي في السوق المصري نظراً لإقبال المستهلكين على السلعة لتوفير احتياجاتهم من البروتين اللازم نظراً لزيادة نسبة ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء والتي بلغت نحو ٣,٤٪ مقارنة بالزيادة في نسبة أسعار الأسماك خلال نفس الفترة. كما يرجع ارتفاع أسعار السكر المحلي بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار العالمية إلى عزوف عدد كبير من مزارعي بنجر السكر عن زراعة المحصول نظراً لعدم التزام مصانع السكر في مصر باستلام الكميات المتفق عليها مع المزارع لتوريدها إلى المصنع الأمر الذي يترتب عليه تعرض المزارع للعديد من الخسائر، أما بالنسبة لمحصول قصب السكر فيرجع انخفاض إنتاجه إلى انخفاض المساحات المنزرعة نظراً للنواحي الأمنية في صعيد مصر، وبالتالي انخفاض كميات المعروض من المنتج المحلي و من ثم ارتفاع سعر السوق المحلي للسكر المصري.

● كما كان للأثر المشترك للموسمية والأزمات العالمية آثاراً إيجابية على أسعار المستهلك والجملة حيث تبين انخفاض أسعار كل من لحوم الكندوز، والدجاج الأبيض، السمك البلطي، السكر الحر، الدقيق الفاخر نتيجة للأثر المشترك للموسمية وأزمة الغذاء العالمية. بينما انخفضت أسعار كل من القمح، الذرة الشامية، الدجاج الأبيض، الأرز، وأخيراً انخفض سعر كل من الدقيق الفاخر وزيت بذرة القطن بالنسبة لأسعار الجملة فقط نتيجة للأثر المشترك للموسمية والأزمات المختلفة (الغذائية والمالية) كما هو موضح بالجدول

## المراجع

شبكة الإنترنت الدولية "الأزمة المالية والغذاء في مصر".، ٢٠٠٩م.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، مركز المعلومات، ٢٠٠٩م

سليم، حسين أحمد الأزمة المالية العالمية وأثرها على خطط المتدرب المستقبلية". الموقع الإلكتروني، ٢٠٠٩م.

سليمان، نيرة وآخرون. الآثار المتوقعة من الأزمة المالية العالمية على القمح الأمريكي والمصري".، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد (٣٨)، السنة (٢١)، (٢٠١٠م)، ص ٧١-٩٥.

شاكر، فارس عياد. مقدمة الأرقام القياسية. المعهد العالي للدراسات النوعية بالجيزة، ٢٠٠٣م.

كروجمان، بول. " أزمة الغذاء العالمية- الأسباب و المسئوليات". جريدة الاتحاد الإلكتروني، ٢٠٠٨م.

وكالة رويتر للأخبار، الموقع الإلكتروني، ٢٠٠٩م. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، معهد بحوث

الاقتصاد الزراعي. "نشرة الاقتصاد الزراعي والإحصاء".، أعداد مختلفة.

إعادة زراعة المساحات المنخفضة من محصول القطن المصري والبالغة نحو ٥٥٠ ألف فدان عام ٢٠٠٨م (وزارة الزراعة، ٢٠٠٩ م)، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الكميات المنتجة وبالتالي زيادة إنتاج المحصول الثانوي ( بذرة القطن) مما يؤدي إلى زيادة الكميات المنتجة من زيت بذرة القطن وبالتالي انخفاض أسعاره في الأسواق المحلية . ومنها أيضاً زيادة أسعار توريد القمح المصري مما يساعد على زيادة حجم التوريد وبالتالي انخفاض كمية الواردات (سليمان وآخرون، ٢٠١٠ م) وأيضاً استغلال الأراضي الجديدة في زراعة كل من محصول القمح ، الذرة لزيادة حجم الإنتاج وانخفاض كمية الواردات المترتب عنها زيادة الأسعار المحلية داخل السوق المصري .

● ضرورة إحكام الرقابة وتشديد العقوبات من قبل المسؤولين على مصانع إنتاج السكر لضمان استلام الكميات المتفق عليها مع المزارع . الأمر الذي يترتب عليه التقليل من حجم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المزارع المصري في حالة عدم التوريد .

● ضرورة إحكام الرقابة والضوابط التي تحكم الأسعار المحلية من قبل المسؤولين في الدولة ، وأيضاً تفعيل دور جهاز حماية المستهلك من أجل حماية المستهلك من جشع التجار.

● وأخيراً توصي الدراسة بضرورة الاستفادة من أسعار السلع العالمية ذات الأسعار المنخفضة وتأمين الاستفادة المستهلك من هذه الأسعار المنخفضة مع المحافظة على السلع الوطنية حتى لا يحدث إغراق للسلع المصرية .